الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.296

الجمعية العامة

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٩٦

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد بادجي ..... (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير الرئيس عن التطورات التي حدثت منذ الجلسة السابقة

تقرير الرئيس عن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، ٧ و٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مكتب الأمم المتحدة بجنيف

النظر في مشروع تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

06-55358 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

١ - أُقر جدول الأعمال.

تقرير الرئيس عن التطورات التي حدثت منذ الجلسة السابقة.

٢ - **الرئيس:** قال إن أعضاء اللجنة الرباعية اجتمعوا في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وإن اللجنة استعرضت التطورات في المنطقة، في هذه المناسبة، ورحبت بالجهود التي يبذلها رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس، من أجل تشكيل حكومة للوحدة الوطنية، وشجعت على زيادة دعم المانحين من أجل تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وأيدت توسيع الآلية الدولية المؤقتة واستمرارها لفترة ثلاثة شهور، واستعراضها بعد هذه الفترة، ورحبت بمبادرة الأمين العام بتكليف السيد جيمس د. ولفنسون بتقديم تقرير عن الحالة على أرض الواقع، واتفقت على الاجتماع بشكل منتظم خلال الفترة المقبلة.

٣ - ومضى يقول إن مجلس الأمن اجتمع على المستوى الوزاري، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بناء على طلب جامعة الدول العربية. وتكلم ٢٠ متكلما منهم الأمين العام والرئيس عباس. وأضاف أن أغلبية المتكلمين أكدوا الحاجة الملحة إلى الخروج من المأزق في عملية السلام وإلى إعادة تنشيط الجهود المبذولة للتوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي — الفلسطيني.

٤ - ختاما، ذكر أن اثنين من الموظفين الفنيين الفلسطينيين سيعملان مع شعبة حقوق الفلسطينيين خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وذلك كجزء من البرنامج التدريبي السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية. وقال إن هذا البرنامج ينفذ للسنة الحادية عشرة وأعرب عن أمله في أن يظل البرنامج مفيدا لشباب الفلسطينيين وأن يسمح لهم بتفهم أهداف المنظمة وأنشطتها وأساليب العمل في الأمانة العامة والأجهزة الأخرى، بصورة أفضل.

تطورات الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٥ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): قال إن الأراضي الفلسطينية المحتلة وقعت فيها أحداث مؤسفة خلال الأيام القليلة السابقة. وإن من المهم أن نحاول أن نفهم الأسباب الكامنة وراء هذه الأحداث. وأضاف أن عشرات الآلاف من موظفي السلطة الفلسطينية لم يتقاضوا مرتبات، وأن الحصار المفروض على قطاع غزة مستمر رغم الاتفاق الخاص بالتنقل والوصول، واستمر حرمان السلطة الفلسطينية من المعونة الاقتصادية وواصلت إسرائيل الامتناع، دون وجه حق، عن صرف إيرادات الضرائب التي تتراوح قيمتها ما بين ٥٠ و٦٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، شهريا، والتي تحصلها باسم السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول ١٩٩٤ للعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. وأضاف أنه كان من المتوقع أن يسبب هذا الإجراء — إضافة إلى نقاط التفتيش العسكرية، والاعتداء المستمر على غزة والحرمان من الحقوق، والعقوبات الجماعية وعدم تحقيق التقدم السياسي - إحباطا وانقباضا شديدين بين الشعب الفلسطيني وقواته السياسية. وأكد أنه يرى، مع ذلك، أن الشعب الفلسطيني وقواته السياسية لن تنجذب إلى الحرب الأهلية وأنها ستحل مشاكلها، مع مرور الزمن، وتتحرك إلى الأمام دون السماح بزيادة تدهور الحالة.

٦ - وأعرب عن تقديره للبلدان العربية، وبلدان حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها، على ما قدمته من دعم، مما سيساعد الشعب الفلسطيني على

التغلب على الصعوبات الراهنة وتشكيل حكومة للوحدة الوطنية، على نحو ما عرضه الرئيس عباس، بصورة أساسية، أمام الجمعية العامة. وقال إنه سيتم التصدي للقضايا المتصلة بالشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، فضلا عن ضرورة إنهاء الاحتلال في جميع المناطق التي احتلتها إسرائيل في سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس الشرقية. وأكد أن فلسطين تتطلع إلى تحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن، حتى يصبح الحل القائم على وجود دولتين حقيقة.

٧ - وأوضح أن الإجراء المنفرد الذي اتخذته إسرائيل كان بمثابة كارثة. إذ كان المنطق الخاطئ للنهج المنفرد الذي اتبعته إسرائيل واضحا عند فضها للاشتباك الموهوم من غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقال إن مزاعم إسرائيل القائلة بأن انسحاب المستوطنين وقوات الاحتلال من غزة قد أنهى احتلالها غير صحيح، من الناحيتين القانونية والواقعية. فقد ظلت إسرائيل تسيطر على المجال الجوي والمجال البحري والحدود الخارجية لغزة واستمر إغلاق جميع نقاط العبور. وأضاف أن إغلاق نقطة عبور قرني أمام السلع لفترات طويلة كان مضرا بصورة خاصة حيث أغلق سبل وصول السلع الغذائية والأدوية والوقود.

٨ - وتابع حديثه قائلا إن غزة أصبحت منطقة مغلقة تعتبر سجنا لسكانها. وأن دوي الانفجارات لا ينقطع، شأنه شأن قصف المنازل والحقول، على طول الحدود، وعمليات إعدام الفلسطينيين خارج النطاق القضائي. وأضاف أن معاناة سكان غزة قد ازدادت حدة نتيجة للحصار الاقتصادي والمادي عن طريق الجو والبحر والأرض ولإلقاء القنابل بالقذائف والمدفعية والنيران البحرية.

٩ - وذكر أن إسرائيل أكدت سيطرتها على غزة من خلال القصف الثقيل والوجود العسكري، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإن قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت ستة محولات في محطة القوى المحلية الوحيدة في غزة، بالإضافة إلى أنابيب المياه وشبكات الصرف الصحي الرئيسية. وقال إنها استهدفت عددا من المباني العامة الهامة، عمدا، ودمرتها تقريبا وذلك بالإضافة إلى قتل ٣٠٠ فلسطيني وإصابة ألف آخرين بجراح خطيرة. وأن عائلات عديدة قد اضطرت إلى الهروب من ديارها نتيجة للاعتداءات العديدة داخل قطاع غزة، وأنه من المقدر أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقوم حاليا بإيواء نحو ٣ ٤٠٠ فلسطيني. وذكر أن إسرائيل لجأت أيضا إلى أسلوب جديد للإرهاب النفسي وأن الفلسطينيين في غزة يتلقون مكالمات هاتفية من المخابرات العسكرية الإسرائيلية تحذرهم من تفجير منازلهم في حدود ساعة، في كثير من الأحيان. وأوضح أن هذا الأسلوب يسبب إزعاجا نفسيا ورعبا بين الفلسطينيين، سواء تم تنفيذ التهديد أو لم ينفذ.

١٠ - ولاحظ أن كل هذه الأعمال، مضافة إلى الأزمة المالية المفروضة على السلطة الفلسطينية عقب انتخابات كانون الأول/يناير ٢٠٠٦، قد أدَّت إلى أزمة إنسانية خطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإن نسبة الفقر بلغت ٧٥ في المائة في غزة، حاليا. وأكد أن ممارسة إسرائيل المتمثلة في حجز إيرادات الضرائب التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية تعمل على زيادة المصاعب وأنه يجب عكس اتجاهها فورا.

١١ - وبيَّن أن ما يردده البعض كثيرا في مجلس الأمن من أن إسرائيل أعطت الفلسطينيين خيار تحويل غزة إلى جنة بالانسحاب منها، ولكن الفلسطينيين اختاروا أن يحولوها إلى ملاذ للإرهاب، مجرد أكذوبة واختراع تروِّجه إسرائيل. ذلك أن إسرائيل لم تنسحب من غزة بل حوَّلت غزة إلى سجن

كبير من خلال عملها المنفرد، وليس الفلسطينيون. فإذا سمحت إسرائيل بالوصول والعبور وتركت للفلسطينيين السيطرة الكاملة على غزة، تمكنوا من إظهار مرونتهم.

١٢ - واستطرد قائلا إن الحالة في الضفة الغربية لا تختلف كثيرا وإن الفلسطينيين محبوسون وراء جدران عالية مع وجود شبكة من المتاريس، ونقاط التفتيش ونظام تعسفي للتصاريح تفصلهم طرق مفتوحة لليهود فقط ومستوطنات غير قانونية. ولاحظ أن الفلسطينيين يعانون هناك أيضا من هدم المنازل وعمليات الإعدام خارج النطاق القضائي والاعتقال والحبس ومن انتهاكات أخرى لحقوقهم المدنية والسياسية. وأكد أنه يجب تقييم أعمال إسرائيل في ضوء القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وأن هذين النظامين ينطبقان على الأرض الفلسطينية المحتلة وفقا لما تراه محكمة العدل الدولية.

١٣ - وأكد أن فلسطين ستواصل المطالبة بالتنفيذ الفوري لتفاهمات شرم الشيخ، وتشمل انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى مواقع ما قبل ٢٧ حزيران/يونيه في غزة، وتنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق، والاستئناف الفوري للحوار والمفاوضات الخاصة بقضايا الوضع النهائي. وأوضح أن الرئيس عباس، بيَّن استعدادا لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل دون شروط مسبقة، قبل الانتخابات وبعدها، وأنه، بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مخول بسلطة وولاية إجراء المفاوضات مع إسرائيل بغية التوصل إلى حل سلمي شامل يستند إلى القانون الدولي والشرعية، بما يشمل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

١٤ - وذكر أن فلسطين ستركز الاهتمام، خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة على عدة أولويات، منها مجموعة القرارات الخاصة بقضية فلسطين التي تعتمدها الجمعية العامة كل سنة، والتي تعبر عن موقف المجتمع الدولي إزاء قضية فلسطين، الذي يرجع إلى عهد بعيد، على أساس القانون الدولي، ومسؤولية الأمم المتحدة الدائمة عن قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها. وقال إن فلسطين ستواصل تأكيد الدور الهام للأمم المتحدة وضرورة أن تحترم إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وتنفذها. وأضاف أنها ستواصل إبراز الاحتلال، وما ترتكبه السلطة القائمة بالاحتلال من انتهاكات خطيرة لحقوق الفلسطينيين وضرورة وقفها، وفشل فض الاشتباك الذي قامت به إسرائيل في غزة، على نحو منفرد. وبيّن أن فلسطين ستؤكد أن النجاح لن يتحقق إلا بالمفاوضات المباشرة التي يرأسها الرئيس عباس بوصفه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وأنها ستثير قضايا منها التعويضات الإسرائيلية عن الأضرار التي سببتها للهياكل الأساسية في غزة، والمشردين داخليا نتيجة لتشييد الجدار والإجراءات المتخذة ضد غزة، والقبض على المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين ديمقراطيا.

١٥ - وشدد على أن فلسطين ستواصل العمل من أجل إعادة تأكيد المبادئ والمواقف الأساسية الواردة في مجموعة القرارات وزيادة الدعم للقرارات وخاصة القرارات الخاصة بولايات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وللعرب الآخرين في الأراضي المحتلة. وشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء غير المشتركة في اللجنة، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، على الانضمام إلى اللجنة كأعضاء. وقال إن فلسطين ستؤكد أيضا الدور الموسع الذي يجب أن يقوم به مجلس الأمن بعد اجتماعه على المستوى الوزاري في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١٦ - وذكر أنه، في ضوء استمرار تعنت إسرائيل وانتهاكاتها المستمرة لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لتشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ستواصل فلسطين ترك خيار تنفيذ قرار الوزراء العرب بالمطالبة باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة مفتوحا، بغية اتخاذ تدابير ضد الشركات والكيانات والأفراد المشتركين في تشييد الجدار والاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١٧ - وأكد أنه، في ضوء اعتداء إسرائيل المستمر على غزة، ستواصل فلسطين النظر في الدعوة إلى إعادة عقد اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، استنادا إلى توافق الآراء الدولي القائم بشأن انطباق الاتفاقية، قانونا، على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وأضاف أنها ستناشد جميع الأطراف المتعاقدة السامية أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة ١، وتدعو سويسرا، بوصفها الوديع، أن تواصل إجراء المشاورات حول إمكانية عقد اجتماع من هذا القبيل.

١٨ - وأكد أن مجلس الأمن يجب أن يبقي الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية قيد النظر، بل عليه أن يوسع دوره. وقال إن فلسطين ستواصل مناشدة المجلس أن يضطلع بمسؤولياته باتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، ويشمل القانون الإنساني الدولي، التي تواصل إسرائيل ارتكابها. وأضاف أن المجلس لديه سلطة التصرف وعليه واجب التصدي للأزمات والقضايا التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مع بذل كل جهد ممكن في هذا الصدد لحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وأضاف أن فلسطين ستوصل دعمها لمبادرة وزراء الخارجية العرب في سبيل التحرك نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٩ - ختاما، أعاد تأكيد التزام فلسطين بالحل القائم على وجود دولتين، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وصلاحيات عملية السلام، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للجنة الرباعية. وأضاف أن مجلس الأمن عليه أن يتخذ تدابير محددة، في الوقت الحالي، في سبيل تحقيق حل سلمي لقضية فلسطين والصراع الإسرائيلي - العربي برمته.

تقرير الرئيس عن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مكتب الأمم المتحدة بجنيف

٢٠ - **الرئيس:** قال إن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني المعقود في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، سبقته مشاورات أجرتها اللجنة التوجيهية لشبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين. وأضاف أن المؤتمر واصل أعمال المؤتمرات السابقة وأتاح لمنظمات المجتمع المدني من جميع مناطق العالم الفرصة لمناقشة الحالة على أرض الواقع، وتعزيز برامجها الجارية ووضع مقترحات لدعم الشعب الفلسطيني وتنسيق أنشطته. وأضاف أن الموضوع الشامل للمؤتمر كان ''إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني'' مع تغطية مواضيع أكثر تحديدا، بالتفصيل، خلال مناقشات الأفرقة وحلقات العمل. وذكر أن المؤتمر حضره ممثلين لـ ٥٨ من منظمات المجتمع المدني، ولـ ٤٥ حكومة، ومراقبين اثنين، بما في ذلك فلسطين، و٥ منظمات حكومية دولية، و ١٢ هيئة من منظومة الأمم المتحدة. وأن ٢٥ خبيرا أدلوا ببيانات، منهم الفلسطينيين والإسرائيليين، الناشطين في المجتمع المدني والقادمين من جميع أنحاء العالم.

٢١ - وذكر أن المؤتمر اعتمد خطة عمل، التزمت فيها منظمات المجتمع المدني بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني التي لم يجر إعمالها بعد، بما في ذلك حقي تقرير المصير والعودة، ودعا الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال وتقديم مرتكبي جرائم الحرب ضدهم إلى العدالة، وتعهد بالعمل مع المجتمع المدني الفلسطيني على إحياء ذكرى مرور ٤٠ سنة على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية مع تنظيم أنشطة الاحتجاج في جميع أنحاء العالم.

٢٢ - ومضى يقول إن اللجنة كانت ممثلة في المؤتمر بوفد مؤلف من السيد فرهادي، نائب رئيس اللجنة، والسيد كاميليري، المقرر، والسيد منصور المراقب عن فلسطين وشخصه. وأضاف أن وفد اللجنة قام بزيارة وزارة الخارجية السويسرية في برن، وأجرى تبادل للآراء عن ضرورة التمسك بالقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة وسويسرا، بوصفها الوديع للاتفاقية، في هذا الصدد. وبين أن الوفد اجتمع أيضا بالسيد بالتازار ستاهلين، المندوب العام للجنة الصليب الأحمر الدولية في الشرق الأوسط وأفريقيا، والسيد ماركو نيسكالا، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتبادلوا الآراء حول العواقب الوخيمة التي يتعرض لها المجتمع الدولي نتيجة لانتهاك إسرائيل المستمر للقانون الدولي، وضرورة استئناف مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة، وتنفيذ جميع جوانب البروتوكول الموقع بين ماغن دافيد آدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية.

٢٣ - وأكد أن تقرير المؤتمر سيكون متاحا على الشبكة، قريبا، وأنه سيصدر بوصفه من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علما بالتقرير.

٢٤ - تقرر ذلك.

النظر في مشروع تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة (A/AC.183/2006/CRP.2)

٢٥ - **السيد كاميليري** (مالطة): المقرر، عرض مشروع تقرير اللجنة وقال إن مشروع التقرير يوضح معالم أهداف اللجنة والمنظور العام لأحداث العام السابق ويستعرض الحالة على أرض الواقع والتطورات السياسية ذات الصلة، ويوجز الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وتنفيذ برنامج عملها. وأشار إلى أن الفصل الأخير من مشروع التقرير يتضمن استنتاجات اللجنة وتوصياتها.

٢٦ - اعتمد مشروع التقرير.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.